مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 20 / العـدد 02 / سبتمبر2026 / ص ص 240 - 253
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

من الهجرة إلى الحركية :قراءة في إمكانات وحدود باراديغم الحركيات الجديدة

From Migration to Mobility: A Reading of the Possibilities and Limits of the New Mobilities Paradigm

يوسف أكلزي
مختبر المجتمع المغربي: الديناميات والقيم- جامعة شعيب الدكالي (المغرب)، agoulzi.y@ucd.ac.ma

تاريخ الاستلام: 2025/12/10 تاريخ القبول: 2026/09/30 تاريخ النشر: 2026/09/30

ملخص:
شكلت الهجرة موضوعا محوريا في العلوم الاجتماعية، حيث سعت مقاربات نظرية عديدة إلى استجلاء أسبابها وأنماطها ونتائجها. ومع ذلك، شهدت العقود الأخيرة تحولا ملحوظا في كيفية تناول هذه الظاهرة، لا سيّما مع بروز ما بات يُعرف بـ"باراديغم الحركيات" (Mobilities Paradigm) كإطار نظري واعد. إذ يراهن هذا الأخير على تجاوز التركيز التقليدي على الهجرة باعتبارها حركة أحادية الاتجاه بين أصل ووجهة، لصالح فهم أكثر دينامية وتعقيدا يشمل مختلف أشكال وتجليات الحركية والتنقلات، سواء كانت مجالية أو اجتماعية أو افتراضية. وفي هذا السياق، يسعى هذا المقال إلى استكشاف الكيفية التي يساهم بها باراديغم الحركيات في وصف وتحليل القضايا المرتبطة بالهجرة، مع تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية التي يطرحها فضلا على المزايا التحليلية التي يوفرها. كما نستهدف توضيح معالم وقسمات هذا التحول المفاهيمي والباراديغمي وانعكاساته النظرية والسياسية. تحقيقا لهذه الغايات، سيتم تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور رئيسية: أولا، سنستهل بتحليل مفهوم الهجرة وإيضاح حدوده التقليدية. ثانيا، سننتقل إلى عرض أبرز معالم باراديغم الحركيات مع إبراز إسهامه في تقديم فهم أوسع وأكثر شمولية لمجمل التنقلات البشرية. على أن نختتم المقال بالتوقف على بعض الانتقادات التي وُجّهت إلى هذا الباراديغم الحديث.
كلمات مفتاحية: الهجرة، الحركية، باراديغم الحركيات، منعطف الحركية، سوسيولوجيا الحركيات المجالية؛

ABSTRACT:
Migration has long occupied a central position in the social sciences, with a range of theoretical frameworks addressing its causes, forms, and impacts. In recent decades, however, a conceptual shift has taken shape with the emergence of the Mobilities Paradigm - a promising framework that rethinks migration beyond linear, origin-to-destination models. This paradigm promotes a more dynamic and multidimensional understanding of mobility, encompassing spatial, social, and virtual movements. This article explores the analytical contributions of the Mobilities Paradigm to the study of migration, examining its core concepts, theoretical implications, and the broader paradigm shift it represents. It critically reviews classical approaches to migration and contrasts them with the mobilities perspective, ultimately highlighting how the latter enables a more integrated and nuanced reading of contemporary human movement. The article concludes by addressing some of the key critiques leveled at this emerging framework.
Keywords: Migration, Mobility, Mobility Paradigm, Mobility Turn, Sociology of Spatial Mobilities.

1- مقدمة:

ظل مفهوم "الهجرة"، في بعده الدولي تحديدا، ولأمد طويل، وثيق الصلة بتحركات الأفراد وتنقلاتهم عبر الحدود الفاصلة بين دول ذات سيادة، الأمر الذي جعله خاضعا لإطارات قانونية ولاعتبارات سياسية تقوم على ثنائية الداخل والخارج، وبين وضعية

- المؤلف المرسل: يوسف أكلزي

https://doi.org/10.34118/ssj.v20i2.4925
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/4925
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

المواطن ووضعية غير المواطن؛ بيد أنّه، ومع تعقّد أنماط وأشكال التنقلات الحديثة والمعاصرة، وبروز طيف واسع من الحركيات (سواء كانت افتراضية في الفضاء الرقمي، أو مؤقتة وعابرة، أو حتى مُتَخَيَّلة في سياقات ثقافية واجتماعية...)، بات من الجلي والواضح أن مفهوم "الهجرة" أمسى غير قادر على الإحاطة بتفاصيل واقع متحرك ومتغير باستمرار. في هذا السياق، برز ما بات يُعرف بـ"باراديغم الحركيات" (Mobilities Paradigm) مع مطلع الألفية الثالثة (سنة 2006 تحديدا) ليطرح عدسة تحليلية مستجدة تعيد النظر في الأسس التي تقوم عليها دراسة مجمل التنقلات البشرية، إذ يتجاوز هذا الباراديغم المقاربات الجغرافية التقليدية، مركزا على تقاطع الجسد، والتكنولوجيا، والسياسة، والخيال... ومن هذا المنطلق، نستهدف من خلال هذه الورقة تفكيك معالم هذا التحول النظري من التركيز على مفهوم "الهجرة" التقليدي إلى تبني مفهوم "الحركية" الأكثر شمولية ودينامية، كما نسعى إلى مناقشة مجموعة من النتائج المعرفية والسياسية المترتبة على هذا التحول في المقاربة التحليلية.

انطلاقا من صعود "باراديغم الحركيات" كمنعطف معرفي وإبستمولوجي، شهد مجال دراسات الهجرة تحولا من المفهوم التقليدي لـ"الهجرة" (migration) إلى باراديغم "الحركية" (mobility) الأكثر شمولية وتعددية الأبعاد؛ ومن هنا، يعيد هذا المنعطف الباراديغمي تشكيل الأسس النظرية والمنهجية التي ننطلق منها في فهم* وإدارة حركات السكان عبر الحدود الدولية، حيث يتجاوز النظرة الثابتة الستاتيكية للهجرة لصالح تبني منظور أكثر دينامية لأشكال التنقلات البشرية المتعددة. حيث شهد العقدان الأخيران بروز "باراديغم الحركيات كإطار نظري واعد في العلوم الاجتماعية، ساعيا إلى تجاوز النظرة التقليدية التي تركز على الاستقرار والثبات في تحليل المجتمعات. يرتكز هذا الباراديغم على فكرة مركزية مفادها أن الحركية –بأشكالها المتعددة التي تشمل تنقل الأفراد والمعلومات وأيضا حركة السلع والموارد– تمثل القوة المحركة والأساسية التي تشكل معالم المجتمعات المعاصرة وتعمل على إعادة إنتاجها وتطويرها باستمرار (SHELLER & URRY, 2006, p. 209). بناء على هذا التصور، يهدف هذا المقال إلى استكشاف ماهية هذا الباراديغم، فضلا على تحديد وتقييم مدى كفاءته وقدرته التفسيرية في وصف وفهم حزمة من التحولات العميقة والمتسارعة التي يحفل بها عالمنا المعاصر.

تأسيسا على ما سبق، نبتغي من خلال هذه الورقة معالجة إشكالية بحثية تتمحور حول تبيان الأسباب الكامنة وراء قصور مفهوم "الهجرة" التقليدي عن استيعاب وتحليل تعدد أنماط التنقلات البشرية المعاصرة، كما تطمح إلى استجلاء مدى قدرة "باراديغم الحركيات" على الاحاطة بثلة من تعقيدات الظواهر الهجروية، فضلا عن توصيف وتحليل جملة من التحولات المعاصرة التي يشهدها العالم المعاصر؛ وانطلاقا من هذه الإشكالية، تهدف الورقة إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعية التي تتجلى أساسا في: التحديد المفاهيمي لهذا الباراديغم واستعراض أسسه النظرية وحمولته الدلالية والمرتكزات المعرفية التي يقوم عليها، ثم التقييم النقدي لمدى فعاليته وكفاءته في تقديم وصف وتحليل دقيقين للتحولات المعاصرة التي يشهدها العالم المعاصر، إذ ينطلق هذا التقييم من استقراء وتحليل متفحص لمجموعة متنوعة من الطروحات والأفكار التي يقدمها كل من مناصري هذا الباراديغم ومعارضيه، فضلا على استشراف بعض الآفاق المعرفية التي يمكن أن يفتحها تبني هذا الباردیغم في سبيل فهم أعمق وأكثر شمولية للظواهر الاجتماعية المتعددة.

* على مدار هذه الورقة، نوظف مفهوم "الفهم" بما يفيد الإحاطة بالموضوع واستيعابه وتوضيح جوانبه المختلفة؛ وذلك بعيدا عن أبعاده الدلالية العميقة، كما رسّختها سوسيولوجيا الفهم والتأويل؛ إذ يحيل هذا المفهوم، في جوهره، إلى باراديغم مغاير لما يعرف بباراديغم "التفسير"، حيث يستند الأول إلى محاولة الإمساك بالمعاني الذاتية التي يضفيها الفاعلون الاجتماعيون على أفعالهم، بينما يرتكز الثاني على الكشف عن العلاقات السببية والقوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية. بهذا المعنى، يُمكن الحديث عن باراديغمين متمايزين منهجيا وإبستمولوجيا: باراديغم التفسير، الذي يرتبط تقليديا بأعمال ايميل دوركايم، وباراديغم الفهم، الذي يعد ماكس فيبر من أبرز رواده. ولا يمكن، في هذا السياق، اختزال أحد الباراديغمين في الآخر، إذ يُعبّر كل منهما عن رؤية مختلفة لماهية الواقعة الاجتماعية وكيفية مقاربتها سوسيولوجيا.

2- في حدود مفهوم الهجرة:

يمثل "منعطف الحركية" (Mobility Turn) وفقا لتوماس فايست (Thomas Faist)، بمثابة محاولة لإعادة فهم عموم الظواهر الاجتماعية انطلاقا من التركيز على الحركيات والتنقلات عوضا عن مفاهيم الاستقرار والتجذر المجالي، إذ يسعى هذا المنعطف إلى تسليط الضوء على التمييز اللغوي/الاصطلاحي بين مصطلحي "الحركية "و"الهجرة"، حيث يضفي على الأولى دلالات وحمولة إيجابية ترتبط بالكفاءة واستغلال الفرص وبالحرية والمرونة، في حين تُقترن الهجرة بالاندماج القسري، والرقابة، والمخاوف المتعلقة بالتهديدات الثقافية والاجتماعية. وبناء على هذه الثنائية، يتم إعادة إنتاج عدم المساواة وتبرير سياسات انتقائية تخدم مصالح فئة معينة دون أخرى (FAIST, 2013, p. 1642) .

انطلاقا من هذا التمييز المفاهيمي، يتم التفريق بين فئتي "المهاجرين" و"الحركيين". فالأولى غالبا ما تحدد بكونها تضم العمالة ذات المهارات المحدودة، والتي يُنظر إليها في كثير من الأحيان بوصفها تحديا محتملا للتماسك الاجتماعي، ويُطالب أفرادها بالانخراط في عمليات الاندماج المجتمعي؛ في المقابل يتم الاحتفاء بـ"الحركيين" الأفراد ذوو الكفاءات والمهارات العالية، ويُنظر إليهم بوصفهم مصدرا وموردا للتنمية والابتكار، وفاعلين مساهمين في الاقتصاد العالمي (FAIST, 2013, p. 1642) .

يجد هذا التمييز مبرره حسب فايست من تحول على مستوى أدوار ووظائف الدولة الحديثة، حيث انتقلت من "دولة رفاه" تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية الشاملة، اتجهت لتصبح "دولة تنافسية" قوامها تعزيز مرونة سوق العمل وتقييم الأفراد بناء على مرونتهم وحركيتهم (FAIST, 2013, p. 1643). في هذا السياق، يُنظر إلى الحركية على أنها أداة فاعلة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، في حين نُفرض قيود على الهجرة بهدف الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي والسياسي؛ حيث يعكس هذا التغيير مفارقة تتمثل في تشجيع الحركية المربحة اقتصاديا، في حين تخضع الهجرات التي تُعتبر "غير مرغوب فيها" اجتماعيا أو سياسيا لتدابير رقابية وتقييدية صارمة.

في ذات الصدد، في سياق نقدها لما بات يعرف بـ"النزعة الوطنية المنهجية" (nationalisme méthodologique) في العلوم الاجتماعية، والتي تشير إلى نوع من "تحيز إدراكي" يتمثل في "فهم العالم الاجتماعي من خلال اعتبار الدولة القومية وحدة تحليل" (LABELLE, 2015, p. 15)، أي الانطلاق، بصورة ضمنية، من افتراض أنّ الدولة القومية تشكل الإطار الطبيعي والمرجعي لتحليل الظواهر الاجتماعي، تشدد شافيل (Solange Chavel) على أنّ استخدام مصطلح "الهجرة" ينطوي ضمنيا على افتراض الدولة القومية كإطار مرجعي معياري، وهو ما يُسهم في تعزيز هذه النزعة الوطنية المنهجية؛ وعلى النقيض من ذلك، يُعتبر مصطلح "الحركية" أكثر حيادية ومرونة من الناحية التحليلية، إذ يُمكّن من دراسة وتحليل التنقلات البشرية المختلفة بمعزل عن التقيد بالدولة القومية كإطار حصري للدراسة والتحليل (CHAVEL, 2014, p. 54)

عند تناول مفهوم "الهجرة"، ينظر التصور الكلاسيكي إليها غالبا بوصفها حدثا ومسارا خطيا، ينطلق من نقطة مغادرة وينتهي بالاستقرار في وجهة محددة ودائمة. وبالتالي، ينبني هذا التصور، ضمنيا، على ثنائيات متقابلة من قبيل "الداخل/الخارج" و"الدولة المستقبلة/الدولة المرسلة"، بيد أنّ توظيف مفهوم "الحركية" يتيح تجاوز هذا التصور الثنائي والخطي، ويسمح بتحليل الأوضاع ضمن سياقات ومجالات أكثر مرونة وهجانة (كالمدن العالمية والشبكات، الاقتصاد العابر للحدود ...). وعليه، يهدف هذا التحول المفاهيمي إلى إعادة مساءلة آليات إنتاج السلطة والهوية والحقوق عبر الشبكات والتدفقات والعلاقات العابرة للحدود. بمعنى آخر، لا ينظر إلى الفرد المتنقل بوصفه حالة خاصة واستثنائية، بقدر ما يعاد تعريفه كنموذج جديد للمواطنة والذات المعاصرة. ومن هذا المنطلق، تدافع الباحثة عن إرساء حقوق "عابرة للحدود" (post-national) تتجاوز الإطار التقليدي للدولة القومية (CHAVEL, 2014, p. 60).

تبعا لما سبق، يفترض استخدام مفهوم "الهجرة" في بعده الدولي، تجاوز حدود الدولة والانتقال عبرها، في حين يقوم تبني مفهوم "الحركية" بتصور العالم باعتباره مجالا لحركات متداخلة ومتعددة الأبعاد (مجالية، اجتماعية، رقمية وافتراضية...). ومن تم، وانطلاقا من "منعطف الحركية"، يُعاد توجيه التحليل من التركيز على الهجرة كظاهرة استثنائية إلى اعتبار الحركية جزء أصيلا وطبيعيا من الديناميات الاجتماعية. مما يُتيح منظورا أكثر عمقا وشمولية للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ضمن سياقات متعددة. ومن هنا، لا ترى الباحثة في مصطلحي "الهجرة" و"الحركية" مجرد مصطلحين مترادفين، بل تعتبرهما يمثلان منعطفا إبستمولوجيا جذريا في كيفية إدراك وتحليل الواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر (CHAVEL, 2014, p. 57).

والحال هذه، شهدت العقود الأخيرة تحولا نقديا وإبستمولوجيا مهما، يتجه نحو استبدال مفهوم الهجرة أو على الأقل إثرائه وتوسيعه ليشمل باراديغم "الحركية" الأكثر شمولية؛ إذ أنّ التركيز المنهجي على الأمة-الدولة ك"وحدة تحليلية وظيفية" يميل إلى إهمال وتغييب الأطر والشبكات والتفاعلات العابرة للحدود الوطنية؛ ومن هذا المنطلق، برز نقد "النزعة الوطنية المنهجية" الذي يطرح في ثناياه -تصريحا أو تلميحا- تحديا مزدوج الأبعاد. أولهما، تحد إبستمولوجي ووصفي يسعى لتقديم توصيف أكثر دقة وواقعية للظواهر الاجتماعية، مؤكدا على أنّ تنظيم هذه الظواهر وتشكلها يتم على مستويات تحليلية متعددة تتجاوز نطاق الدولة القومية. وثانيهما، تحد معياري وعملي يدعو، انطلاقا من اعتبارات متنوعة تتصدرها مبادئ العدالة والمساواة، إلى التخلي عن الترويج المنهجي للدولة القومية باعتبارها المقياس التحليلي الأوحد والأكثر ملاءمة لفهم الظواهر الاجتماعية (CHAVEL, 2014, p. 55). من هنا، يثير نقد النزعة الوطنية المنهجية وإفساح المجال لـ"باراديغم الحركية" أسئلة معيارية عميقة تتعلق بآليات تنظيم وتوزيع الحقوق والواجبات، حيث تولي الدولة-الأمة اهتماما بالغا بمسائل الهجرة. وذلك لما تحدثه من إرباك لا يقتصر على تصورات محددة للهوية الوطنية، بل يمتد ليشمل أيضا توزيعا معينا للثروات والمنافع الاجتماعية.

فضلا عن ذلك، تستند ثلة من التمثلات السياسية بخصوص الهجرة في أغلبها على تمييز ثنائي بين فئتي "الداخل" و"الخارج"، وتركّز على أسئلة من قبيل: من يمتلك الحق في الولوج إلى الحيز الترابي للدولة؟ ما هي المحددات بين "المهاجر" و"المواطن"؟ ... وتنطلق كافة هذه التساؤلات ضمنيا من افتراض معياري يعتبر الثبات والاستقرار هما الحالة الأصلية، بينما يُنظر إلى الحركة والتنقل على أنّهما استثناء عارض؛ ومن هنا يشير مفهوم الهجرة إلى فرضية ضمنية ترى في الدولة-الأمة الإطار التحليلي الطبيعي والأوحد المناسب لتحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية، وهي فرضيات يتحداها "باراديغم الحركية"، حيث يتبنى هذا الأخير منظورا يرى أنّ الأفراد والشبكات الاجتماعية وغيرها يمكن أن تشكل بدورها وحدات تحليلية سوسيولوجية قادرة على تقديم فهم أعمق وأكثر شمولية لمختلف العمليات الاجتماعية.

علاوة على ما سبق، تُعتبر الهجرة، في ظل هذا الباراديغم الجديد، جزء من استراتيجيات اقتصادية تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز مستويات الإنتاجية من خلال استقطاب وتدوير رأس المال البشري. كما يتجاوز هذا التحول الباراديغمي مجرد تغيير في المصطلحات والمفاهيم اللغوية المستخدمة لوصف هذه الظاهرة، بل يعكس نقلة نوعية في كيفية إدراك العلاقة بين الفرد والدولة وسوق العمل؛ ففي هذا السياق الجديد، يتم تصنيف المهاجرين وتقييمهم وفقا لمعايير مرونة العمل ومستوى مهاراتهم وقدراتهم المهنية، بدلا من الاعتماد على المفاهيم الحقوقية أو الإنسانية. وبالتالي، يعد "باراديغم الحركية" أكثر من مجرد تعديل في السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة ملفات الهجرة، بل هو تحول بنيوي في رؤية الدولة والمجتمع تجاه اليد العاملة الأجنبية: فقد تغيرت النظرة إليها من كونهم مواطنين محتملين إلى مجرد كونهم موارد مؤقتة قابلة للاستبدال، حيث تتحكم في مساره ومصيره بشكل أساسي آليات العرض والطلب في السوق واحتياجاته المتغيرة، وتبعا لذلك، غدا مفهوم "الحركية" أداة خطابية وسياسية،

تُستخدم لإعادة صياغة وتبرير سياسات الهجرة على أسس اقتصادية بحتة (PELLERIN, 2011, p. 66) مما يُقلل من أهمية الجوانب الإنسانية والاجتماعية والقانونية المتعلقة بحقوق المهاجرين.

يُصنِّف أنصار "الحركية" فئتين متقابلتين من الأفراد العابرين للحدود: العمال الأجانب المؤهلون (ذوو المهارات العالية) ونظرائهم غير المؤهلين (مهاجرو اليد العاملة)؛ وفي هذا السياق، تسعى الدول المستقبلة بنشاط إلى جذب واستقطاب المهاجرين ذوي المهارات العالية، وذلك في خضم منافسة محمومة على استقطاب الكفاءات والعقول التي تحرك عجلة الاقتصاد العالمي؛ وعليه، أضحى يُنظر إلى حركية هذه الفئة كدلالة ومؤشر على انفتاح الدولة المضيفة، كما يُعتبر أمرا فعالا ومرغوبا فيه على الصعيد الاقتصادي. وفي هذه الحالة، لا تُثار عادة تحديات كبيرة تتعلق بالاندماج الاجتماعي والثقافي. من هذا المنطلق، يعتبر استقطاب الكفاءات ميزة إيجابية للدول التي تتطلع إلى تعزيز الاستثمار والبحث العلمي والابتكار من خلال استقدام المهنيين والطلاب الدوليين. ويمكن اعتبار هذه الحالة شاهدا على وضعٍ يحقق مكاسب لجميع الأطراف المعنية: الدول الأصلية، وبلدان المقصد، والمهاجرون أنفسهم الذين يحققون طموحاتهم المهنية والشخصية؛ في المقابل، ترتبط حركات اليد العاملة منخفضة التكلفة بالهجرة التي تستدعي التحكم فيها وإدارتها بعناية لتجنب إثارة مشاعر الاستياء أو الخوف من "الغزو الثقافي" أو "العبء الاقتصادي" في المجتمع المضيف؛ إذ تخضع العمالة غير المؤهلة لنقاش عام مستمر حول التجنيس وشروط الاندماج المدني والمعايير والمتطلبات اللغوية... (LABELLE, 2015, p. 16)، مما يعكس التحديات والصعوبات التي قد تواجه هذه الفئة من المهاجرين في سياق اندماجهم في المجتمع الجديد.

علاوة على ذلك، يثير استخدام مصطلحين متباينين للإشارة إلى الظاهرة ذاتها إشكالا منهجيا واضحا؛ ففي حين أن كل هجرة هي بالضرورة شكل من أشكال الحركية، إلا أنّه من غير الدقيق حصر واختزال مفهوم الحركية برُمّته في الهجرة وحدها. ذلك أنّ الحركية، وفقا للتحديدات السوسيولوجية، تشمل طيفا واسعا ومتنوعا من الأنماط والأشكال. ومن هذا المنطلق، تسعفنا العودة إلى الأسس والمحددات السوسيولوجية في إدراك أنّ الهجرة ليست سوى شكل واحد من بين أشكال عديدة يمكن أن تتخذها الحركيات المجالية المختلفة؛ وبناء على ذلك، فإن التعامل مع مصطلحي 'الهجرة" و"الحركية" باعتبارهما مترادفين دلاليا يعد تبسيطا مُخلا، إذ يغفل هذا التبسيط المتعسف الدلالات والأبعاد الغنية والمتعددة التي ينطوي عليها مفهوم الحركية في السياق السوسيولوجي.

تثير العولمة إشكالات نظرية ومعرفية تعجز السوسيولوجيا الكلاسيكية عن مقاربتها انطلاقا من المفاهيم التي طُوّرت في إطار المجتمع الوطني والقومي. فقد كانت السوسيولوجيا التأسيسية، كما بلورها رواد هذا الحقل، محكومة بإحداثيات الدولة القومية، مما يجعل أدواتها التحليلية محدودة الفعالية في فهم التحولات الجارية على مستوى المجتمع العالمي. وفي هذا السياق، يدعو ألان تورين (2005) إلى ضرورة إعادة النظر في الأسس النظرية للسوسيولوجيا المعاصرة، مقترحا تجاوز مفهوم "المجتمع" ذاته، إذ يرى أنه فقد قدرته الإجرائية وقيمته التفسيرية، ولم يعد قمينا بفهم تعقيدات العالم المعولم، مما يستدعي بناء باراديغم جديد قادر على استيعاب هذه التحولات.

كما يرى ميشيل فيفيوركا (Michel Wieviorka) أن الأزمة التي تعاني منها السوسيولوجيا المعاصرة تعود، في جوهرها، إلى استمرار السوسيولوجيين في التمسك بعُدّة مفاهيمية ومرجعية صيغت أساسا للتفكير في المجتمع الوطني. فهم يواصلون إنتاج معرفة سوسيولوجية لم تعد منسجمة مع الواقع الاجتماعي الراهن. فعلى سبيل المثال، لا يزال الخطاب السوسيولوجي يركّز على مفهوم التنظيمات، في حين أن "الشبكات" هي التي باتت تشكل الإطار الرئيسي للفعل الجماعي في الزمن الحاضر. لذلك يدعو

فيفيوركا إلى تجديد جذري على مستوى المفاهيم، لأن اللغة والمفاهيم السوسيولوجية السائدة لم تعد قادرة على الإحاطة بالمجتمع المعاصر وفهم تعقيداته.

سوسيولوجيا، يتحدد تعريف الحركية المجالية في كونها تنقلات جغرافية تنطوي بالضرورة على تغيّرات اجتماعية سواءٌ على المستوى الفردي أو الجماعي، وهو ما يعني عدم حصر الحركية المجالية في مجرد تنقلات روتينية واعتيادية صرفة. فوفق هذه المحددات، يشمل مفهوم الحركية المجالية كافة تنقلات الساكنة داخل المجال الفيزيقي، بغض النظر عن مدة ومسافة التنقل والوسائل المستعملة فيه وأسبابها ونتائجها. ومن ثم فإنّ هذا التعريف يشملُ أنشطة وممارساتٍ عديدة من قبيل الهجرة، خارجية كانت أم داخلية، إضافة لتغيير مقر الاقامة والسياحة وسفر الأعمال ومختلف التنقلات المرتبطة بكلّ أشكال الاستهلاك (أكلزي، 2024، صفحة 101). وعليه، فإنّ الحديث عن الحركية لا يُحيل بشكل مباشرٍ على معنى وحيد ودلالة واحدة، حيث يمكن أن تتخذ أبعاد متعددة (اجتماعية، مجالية، مادية أو افتراضية وغيرها)، كما قد تتعلق بالأشخاص أو بالسلع والمعلومات والأفكار والرساميل...

تأسيسا على ما سبق، تتجاوز الحركية المفهوم التقليدي للهجرة الذي يقتصر في جوهره على الانتقال الفيزيقي من موقع جغرافي إلى آخر، سواء كان ذلك بشكل دائم أو مؤقت. وعوضا عن هذا التصور المحدود، يمكن تأطير الحركية كمفهوم أكثر شمولية وتعقيدا، يعكس مجمل التغيرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي تؤثر على أنماط تنقل الأفراد والجماعات. وعليه، فبدلا من التركيز الحصري على المفاهيم التقليدية للهجرة التي تحدد الأفراد والجماعات في سياقات مجالية ثابتة نسبيا، تقدم الحركية إطارا نظريا أكثر مرونة وديناميةوواقعية يسعى إلى التقاط التعقيد المتأصل في واقع التنقلات البشرية المعاصرة وتداخلها مع مختلف جوانب الحياة.

3- "باراديغم الحركية" داخل المتن السوسيولوجي: المفهوم والأسس:

في خضم هذا السياق الحافل بالتحولات، أضحى العالم اليوم عالما حركيا بامتياز، إذ تميزت العقود الماضية بزيادة سريعة وغير مسبوقة في حركة الأشخاص والسلع والمعلومات على مستويات عديدة، وتعد هذه الحركية، في جزء كبير منها، نتاجا للتطورات المستمرة في إمكانيات الاتصال بالأماكن والأفراد والولوج للموارد، والتي ترتبط بتطور مختلف شبكات النقل والاتصال (أكلزي، 2024، صفحة 94). وتبعا لذلك، غدت الحركيات المجالية إحدى الممارسات المركزية التي تُشكّل جوانب متعددة من أنماط حياتنا المعاصرة؛ كما لم يعد التنقل يقتصر بالضرورة على التنقلات الجغرافية فحسب، بل اتسع ليشمل أيضا الحركة الرقمية، والاجتماعية، والاقتصادية... وبناء على ذلك، يُقدّم "باراديغم الحركية" إطارا نظريا متعدد الأبعاد لفهم هذه الديناميات المعاصرة المعقدة، والكشف عن مختلف آليات تأثيرها على الأفراد والمجتمعات والاقتصادات العالمية.

ظهر "باراديغم الحركيات" كرد فعل نقدي على التصورات التقليدية التي اعتبرت الفضاءات والمجتمعات ثابتة؛ ففي خضم التسارع المتزايد لوتيرة العولمة، وما يصاحبها من تطور نوعي وكمي في وسائل النقل والاتصال الحديثة، أمسى من الضروري إدراك العالم كسلسلة من التدفقات وكشبكة من الحركيات المستمرة والمضطردة. وعليه، يطرح جون إيري فكرة أنّ الحياة الاجتماعية أضحت تتشكل عبر مختلف أشكال هذه التنقلات: حركة الأشخاص، المعلومات، السلع، الصور، والأفكار، كما أكد، في ذات الصدد، كلّ من شيلر وإيري في مقالهما "أنّ فهم المجتمعات الحديثة أضحى يمر حتما عبر دراسة الحركيات المختلفة التي تؤثر فيها" (SHELLER & URRY, 2006, p. 209) .

إنّ التطبيع مع الحركية واختيار الحديث عن "الهجرة" أو "الحركية" يعكس تبني باراديغمين مختلفين. إذ يميل باراديغم الهجرة إلى التركيز على حركات الدخول ومسألة عبور الحدود الإدارية. في المقابل، فإن منعطف الحركية، من خلال اعتبار الحركة

حالة طبيعية والتركيز على التدفقات والعمليات الدينامية، يضع فكرة أنّ الإطار الوطني هو الإطار التحليلي الوحيد ذو الصلة موضع تساؤل. وعليه، فإنّ نقد "النزعة الوطنية المنهجية" الملازم لباراديغم الحركية يدعو إلى تجاوز الحقل التقليدي لـ"دراسات الهجرة" (migrations studies)، وبدلا من ذلك، يقترح التفكير ضمن إطار أوسع وأكثر شمولا يوسم بـ"دراسات الحركيات" (mobilities studies)، والذي يوسّع مجال الاهتمام ليشمل مختلف أشكال الحركة والتنقل والتدفقات التي ما فتئت تشكل جزء من الحياة الاجتماعية المعاصرة.

تأسيسا عليه، يتيح التفكير في ضوء "باراديغم الحركية" إعادة صياغة جذرية لمفهوم "الحركية"، من خلال النظر إليها بوصفها ممارسة طبيعية متأصلة في الحياة اليومية، وليست مجرد حالة استثنائية تستدعي التقييد والضبط كما تفترضه العديد من سياسات الهجرة التقليدية. علاوة على ذلك، يوجه ذات الباراديغم الاهتمام على دينامية تدفقات الأشخاص، الأشياء، المعلومات، والسلع والقوى العاملة... فضلا على أنّ هذا المنظور يعمل على تفكيك مفهوم "الحدود"، بحيث لا تختزل هذه الأخيرة في مجرد خطوط ترسيم سياسي وإداري، بل تُفهم أيضا بوصفها مواقع للفرز الاجتماعي، ومساحات لتكريس التفاوتات، وأدوات للمراقبة والضبط لحركة الأفراد والموارد. وبناء على هذا التصور النقدي، يدعو باراديغم الحركية إلى تبني مفهوم "حقوق الحركية" باعتبارها حقوقا ملازمة للفرد بصفته كائنا متحركا في حد ذاته، تتجاوز المحددات التقليدية القائمة على مكان الإقامة الثابت أو الانتماء إلى جنسية معينة (SHELLER & URRY, 2006, p. 211).

في ذات الصدد، تشير شافيل إلى أنّ النزعة الوطنية المنهجية ليست مجرد إطار تحليلي، بل تُعيد إنتاج تصورات معينة حول العالم، انطلاقا من التسليم بأنّ الدولة القومية هي الوحدة الأساسية للتحليل، ومن هنا ينصب الاهتمام بشكل طبيعي على مسألة عبور هذه الحدود الإدارية ومعايير شرعيته، وهو ما يُؤدي إلى تجاهل أو تقليل أهمية الظواهر العابرة للحدود، مثل الشبكات الاجتماعية العابرة للدول أو الهويات المتعددة. وتبعا لذلك، تقدم بيلرن (PELLERIN) تشريحا سياسيا واقتصاديا للحركية باعتبارها خطابا يُخفي التفاوتات وراء "وهم المرونة"، فالدولة الحديثة تُشجع التنقلات "النافعة" (مثل تنقل هجرة الكفاءات) في حين تقوم بتقييد التنقلات "المزعجة" (على غرار الهجرات غير النظامية) (PELLERIN, 2011, p. 63).

على العموم، يمثل الباراديغم (أو النموذج الإرشادي حسب بعض الترجمات) إطارا مرجعيا وثلة من النظريات والمناهج والمسلمات التي يتشاركها جماعة علمية ما؛ إذ يوفر الباراديغم بنية لدراسة وتحليل ظاهرة معينة. وعادة ما يستند الباراديغم إلى رؤية محددة للعالم توجه عملية البحث العلمي برمتها حيث يؤثر على الأسئلة المطروحة فضلا على المناهج المستخدمة وعملية تفسير النتائج كذلك (RANDELL, 2020, p. 213). ومن هنا، يستخدم جون إيري (Urry, J.) وميمي شيلر (Sheller, M) مفهوم "الباراديغم" بمعناه الكوني (وفق توماس كون)، أي كتحول جذري في الممارسات العلمية (SHELLER & URRY, 2016, p. 10). وبالتالي، يمثل "باراديغم الحركيات الجديدة" توجها نظريا جديدا ضمن العلوم الاجتماعية يسعى إلى إعادة التفكير في كيفية فهم الحركات والتنقلات المختلفة، ليست فقط الفيزيقية للأشخاص، بل يتجاوزها ليشمل كذلك حركات المعلومات، والأفكار، والصور، والسلع، والرساميل عبر المجال والزمان. علاوة على ذلك، يؤكد هذا التوجه على الترابط بين وسائل النقل والاتصالات والتكنولوجيا من جهة، والنظم الاجتماعية والمؤسسية من جهة أخرى، مُسلطا الضوء على الكيفية التي تشكل بها هذه العناصر مجتمعة ديناميات الحركة والتنقل في عالمنا المعاصر (SHELLER & URRY, 2016, p. 11).

عطفا عليه، تجدر الاشارة إلى أنّ مفهوم الحركية التي يتناولها كلّ من شيلر وإيري هنا لا يحيل إلى الحركية الاجتماعية، وإنما يشير إلى التنقلات المتعددة بمختلف أشكالها وتجلياتها (كالنقل، تدفقات المعلومات والصور، دينامية الشبكات التقنية، نظم المعايير...) التي لا تتوقف عن إعادة تشكيل معالم العالم المعاصر. ومن هنا، يعتبر إدراك أهمية هذه الحركيات التي ما فتئت تُشكل

الممارسات والتمثلات الراهنة، يعني الانطلاق بعلم الاجتماع نحو تحوّل باراديغمي حقيقي؛ إذ يعتقد السوسيولوجي المتخصص في دراسات الحركية المجالية جون إيري أنّ الاجتماعي لم يعد يُختزل في صورة مجتمع منظم ومُدمج ضمن الأطر الضيقة التي رسمتها الدولة-الأمة، فهو يتجاوز كلّ هذه الحدود. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بـ"الذهاب إلى ما هو أبعد من المجتمع "وإلقاء نظرة جديدة على الأشكال المعاصرة التي ما انفكت تشكل تجربتنا الاجتماعية (LALLEMENT, 2017, p. 291).

انطلاقا مما سلف، يعد باراديغم الحركيات طريقة لرؤية العالم تركز على الدور الذي تضطلع به مختلف أنماط التنقلات في تنظيم العلاقات الاجتماعية؛ إذ تم تطبيق مصطلح الباراديغم لأول مرة على أبحاث الحركية من قبل ميمي شيلر وجون أوري، في مقالتهما عام 2006. ومنذ ذلك الحين، اتفق العديد من الباحثين (ضمنيا على الأقل) على وجود طريقة جديدة للنظر إلى الحياة الاجتماعية، تتميز بمفاهيمها ومناهجها ونماذجها البحثية الخاصة. إذ أن السؤال عمن يتنقل ودواعي هذه التنقلات، فضلا على الآثار المترتبة عن هذه التنقلات بالنسبة لبعض الإشكاليات المميزة للمجتمعات المعاصرة، على غرار الهوية، وأنماط الحياة، والتماسك الاجتماعي، وخلق وتوزيع الثروات، والديناميات الإيكولوجية والإقليمية، والعدالة البيئية لمختلف الفئات الاجتماعية والأجيال، يقع في قلب باراديغم الحركية؛ ولمعالجة مجمل هذه الإشكاليات، يبدأ الباحثون غالبا بالتركيز على التنقلات، باعتبارها وقائع قابلة للملاحظة، ويدرسون الممارسات والروايات والمعاني المتعلقة بالحركية لفهم كيفية تشكل العلاقات الاجتماعية (CALETRÍO, 2016).

وعلى هذا النحو، يرى جون إيري أن العالم بأسره يبدو اليوم في حركة دؤوبة ومستمرة (طالبو اللجوء، والإرهابيون، والسياح، والجاليات، والطلبة، ورجال الأعمال، والرياضيون، وممتهنات الجنس...). وسواء تعلق الأمر بجولة حول العالم أو بالعبور عبر المدن العالمية، فإن مختلف هذه المجموعات تتقاطع بشكل عشوائي عبر وسائل النقل والاتصال المختلفة: القطار، والحافلة، والطائرة، والبريد الإلكتروني، وغيرها (URRY, 2005, p. 32). ومن هنا، ينتقد معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية بالنظر "لإهمالها لظاهرة التنقل ولإصرارها حتى الآن بشكل أكبر على التركيز على البنى الاجتماعية الثابتة داخل المجتمع أو حدود الدولة القومية" (URRY, 2005, p. 30). وعليه، ويدعو إلى "إعادة صياغة السوسيولوجيا في مرحلتها ما بعد المجتمعية"، بحيث لم يعد موضوعها الرئيسي هو "المجتمعات"، وإنما "مختلف أشكال تنقل الشعوب والأشياء والصور والمعلومات والنفايات..." (URRY, 2005, p. 7).

يقوم باراديغم الحركية بالأساس على نقد جذري لمفاهيم السكون والثبات، حيث يفكك الأسس النظرية التي تعتبر الاستقرار المجالي هو الأصل والنموذج، وبدلا من ذلك، يقترح هذا الباراديغم تصورا ديناميا للهويات والمجالات مؤكدا على أنّها تتشكل باستمرار من خلال الحركة المتواصلة والتداول المستمر. ومن هنا، ينطلق هذا المنظور من افتراض أساسي مفاده أن الحركة بأنواعها المتعددة -سواء كانت فيزيائية تتعلق بانتقال الأفراد، أو معلوماتية تتضمن تدفق البيانات والمعلومات، أو رمزية تتعلق بانتشار المعاني والقيم، أو حتى افتراضية تحدث في المجالات الرقمية- لا تمثل ظاهرة هامشية أو استثناء، بل تعد جوهرا أساسيا في عملية تشكيل المجتمعات وبنيتها. وبالتالي، فالحركية ليست انحرافا عابرا عن حالة الثبات المفترضة، بل هي جزء أصيل ومتأصل في طبيعة الحداثة المتأخرة. كما يستحضر في تحليله التداخل المعقد بين حركية الأجساد وتدفقات غير مادية متنوعة تشمل البيانات، الرساميل، الصور، والسياسات... (URRY, 2005, p. 23) بناء على هذه الأسس، يغدو فهم مختلف أشكال الحركيات المجالية - بتنوعها وتعقيداتها- أمرا محوريا وأساسيا في تحليل التفاعلات الاجتماعية وفهم الديناميات التي تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات في عالم يتسم بالسيولة والتغير المستمر.

من هذا المنطلق، باتت الحركية تشكل محورا أساسيا في فهم واستيعاب ديناميات الحياة الاجتماعية المعاصرة، حيث يشير ما يُعرف بـ"منعطف الحركية" إلى تحول وانتقال بؤرة التحليل السوسيولوجي من التركيز على البنيات الثابتة والمستقرة إلى تحليل العمليات والسيرورات الدينامية، سيما تلك المرتبطة بالحركة والتنقل عبر الحدود الجغرافية والسياسية. وفي هذا السياق، لم تعد الحركية مقتصرة على حركة الأشخاص فحسب، بل اتسعت لشمل أيضا تدفقات البضائع، المعلومات، الأفكار والرساميل؛ يرى أنّ هذا التحول المفاهيمي يستند إلى رؤية تعتبر الحركية علامة وسمة على الحداثة والتقدم والازدهار، في مقابل اعتبار الجمود أو "السكون" مؤشرا على التخلف والهامشية (FAIST, 2013, p. 1643).

أفضى هذا التصور إلى إعادة مساءلة ثلة من المفاهيم السوسيولوجية المحورية، وفي مقدمتها مفاهيم الحركية، المجال، الهوية، والانتماء، وغيرها من المفاهيم التي طالما شكلت مرتكزات أساسية في تحليل الظواهر الاجتماعية. مقدما بذلك منظورا أكثر دينامية ومرونة لفهم جملة التحولات الاجتماعية المعقدة الناجمة عن مختلف أشكال التنقلات البشرية المتنوعة. حيث يتجاوز هذا الباراديغم التصور التقليدي للهجرة، الذي يختزلها في انتقال مجالي من نقطة جغرافية إلى أخرى، ليفتح بذلك آفاقا جديدة لفهم التنقلات البشرية باعتبارها ظاهرة مركبة ومتعددة الأوجه، لا تقتصر على حركة الأفراد فحسب، بل تشمل أيضا تدفقات المعلومات والسلع والرموز الثقافية عبر الحدود.

تأسيسا على ما سبق، تسعى ميمي شيلر إلى إعادة صياغة الأسس المعرفية لعلم الاجتماع من خلال تبني "باراديغم الحركية"، فبدلا من الاكتفاء بدراسة ما تسميه بـ"الاجتماع المستقر"، تقترح شيلر تأسيس "سوسيولوجيا حيّة" (Live Sociology) تستوعب مختلف الديناميات المتأصلة في الحركيات المختلفة؛ كما تؤكد على ضرورة فهم هذه الحركيات في سياق تفاعلها المعقد مع التكنولوجيا، والجسد، والمجال، والسياسات... وعليه، يقدّم هذا التصور إطارا نظريا جديدا لتحليل المجتمعات الحديثة من خلال عدسة الحركية. وفي هذا الصدد، تنتقد شيلر النظرة السطحية للحركية واختزالها بوصفها مجرد انتقال فيزيائي من مكان إلى آخر، بل تشدد على أنّ الحركية هي ممارسة "منتجة اجتماعيا وماديا"، كما تُشكلها البنى التحتية، السياسات، الجغرافيا... ومن تم، لم تعد الحركية مجرد موضوع فرعي للدراسة والبحث الأكاديمي، بل غدت بمثابة عدسة تحليلية شاملة ومركزية تتيح فهم التعقيدات المتزايدة للمجتمعات المعاصرة. فكما أحدثت فيزياء الكم تحولا جذريا في تصور العالم الطبيعي، فإن "باراديغم الحركيات" يمثل تحولا مماثلا داخل العلوم الاجتماعية إذ يقترح بدوره منظورا جديدا لمقاربة الظواهر الاجتماعية وفق منظور دينامي وتفاعلي (SHELLER & URRY, 2016, p. 23).

ومنه، يقترح باراديغم الحركية منظورا إبستمولوجيا جديدا في إدراك الفاعل الاجتماعي، حيث يدعو إلى تحويل التركيز من التحليل القائم على البنيات الثابتة والمستقرة نحو الاهتمام أكثر بالعمليات الدينامية والتدفقات المختلفة. حيث يتبنى هذا المنظور دراسة التغيرات الاجتماعية بوصفها ظواهر قائمة بذاتها، متجاوزا اختزالها إلى مجرد حالات تنقلية بين نقطتي بداية ونهاية محددتين. في هذا الصدد، يكمن جوهر "منعطف الحركية" في النظر إلى التدفقات (fluxes) بدلالتها الواسعة والشاملة، دون افتراض مسبق لوجود أطر ثابتة أو حالات مستقرة. ومن هنا، تصبح الحركة والتغير هما الحالة الطبيعية والأصلية للوجود الاجتماعي، وليسا مجرد استثناء يستدعي تفسيرا خاصا.

يعكس هذا التحول في المصطلحات والمفاهيم تحولا موازيا في طبيعة الواقع الجيوسياسي منذ سبعينيات القرن المنصرم. فبينما كانت أنماط الهجرة السابقة تخضع بدرجة كبيرة لتأطير مؤسساتي وسياسي قوي من قبل الدول القومية، تتميز الحركيات المعاصرة بتعدد محفزاتها الفردية وتداخل فاعلين جدد يتجاوزون سلطة الدولة السيادية؛ حيث يشمل هؤلاء الفاعلون شبكات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المجتمعية المختلفة، والمنظمات الدولية والإقليمية. ومن ثم، فإن التحول من

مفهوم "الهجرة" إلى مفهوم "الحركية" لا يعكس مجرد تغيير في اللغة والمفاهيم العلمية، وإنما يستجيب أيضا لتحولات فعلية في طبيعة التنقلات، وتعدد مساراتها، وتنوع الفاعلين المتدخلين فيها.

تأسيسا على كل ما سبق، لا يمثل الانتقال من باراديغم الهجرة إلى باراديغم الحركية، المدفوع بنقد أسس "النزعة الوطنية المنهجية"، مجرد تغيير على مستوى المصطلحات والمفاهيم، بل يعكس أيضا تحولا بنيويا أعمق في كيفية إدراك الحركات والتنقلات البشرية، وكذا وفي تحليل الظواهر الاجتماعية والأشكال التنظيمية والسياسية المرتبطة بها. إذ يدعوا هذا التحول الباراديغمي إلى تجاوز التركيز الحصري على الحدود الوطنية والوحدات الاجتماعية والبنيات الثابتة، والانفتاح على تحليل العمليات الدينامية والتفاعلات المعقدة التي تشكل الواقع الاجتماعي للحركية. كما يقتضي هذا المنظور إعادة فحص عدد من المفاهيم السوسيولوجية والسياسية الأساسية، وفي مقدمتها المواطنة وتوزيع الحقوق، في ضوء أنماط الانتماء والتنقل والعلاقات الاجتماعية التي تتجاوز، في كثير من الأحيان، الأطر الوطنية التقليدية.

4- "باراديغم الحركية": رهانات التجديد وحدود التفسير:

عقب هيمنة نماذج ومقاربات بحثية اختزلت الديناميات الهجروية الدولية في كونها محصلة لاختلالات بنيوية متباينة بين مناطق "المنشأ" و"المقصد"، برز في العقدين الأخيرين "باراديغم الحركيات" بصفته إطارا نظريا بديلا يُسعف في تقديم رؤية أكثر شمولية وتعقيدا واستيعابا لجملة التنقلات البشري بمختلف أشكالها وتجلياتها ومستوياتها.

على الرغم من تأييد عدد من الباحثين لباراديغم الحركية، انطلاقا من إيمانهم بجدواه وأهميته في معالجة قضايا الهجرة ومختلف أشكال التنقلات المجالية، إلا أن هذا التصور لا يحظى بإجماع أكاديمي تام، إذ لم يسلم من سهام النقد التي وجهها إليه ثلة من الباحثين. فهناك آراء متباينة حول مدى قدرة هذا النموذج على إحداث تحول جذري في حقل العلوم الاجتماعية وتغيير المفاهيم والأطر النظرية السائدة. وفي هذا الصدد، ترى ميمي شيلر وجون أوري أنّ "باراديغم الحركيات الجديدة يهدف إلى إعادة تشكيل شاملة للعلوم الاجتماعية"، بينما يفضل باحثون آخرون على الأرجح اعتباره مجرد أداة استكشافية تتيح فتح آفاق بحثية جديدة تكشف عن روابط وأنماط وديناميات ظلت حتى الآن مخفية أو غير ملاحظة (CALETRÍO, 2016).

يتسم الموقف من الدعوة إلى تجاوز باراديغم الهجرة والاستعاضة عنه بـ"براديغم الحركية" بدرجة عالية من الحذر والتحفظ؛ إذ يجد هذا الأخير مرده من التبسيط المخل جراء تعميم مفهوم الحركية بشكل غير نقدي، ودون فحص لمختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية التي يتم من خلالها استخدام المفاهيم المرتبطة بالحركية وتوظيفها (FAIST, 2013, p. 1642). فالدفاع المستميت عن الحركية، وفق ثلة من الباحثين، قد يقود إلى التماهي الساذج وغير النقدي بين مفهومي الحركية والحرية، مُشيرين إلى ما ينطوي عليه هذا الربط من اختزال مُخلّ لتعقيدات الواقع الاجتماعي. في المقابل، يرى فريق آخر في أن التحول نحو هذا الباراديغم يمثل مؤشرا على تبنٍّ غير فاحص لافتراضات ومُسلّمات باراديغم نيوليبرالي يُضمِرُ ضمنيا فكرة أن الحركية هي الوضع الطبيعي والمُتاح بشكل ديمقراطي ومتساو لعموم الأفراد. بيد أن الواقع التجريبي يُفنّدُ بوضوح هذه الافتراضات ويشير بوضوح إلى تباين فرص الحركية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تقترح شيلر مفهوم "عدالة الحركية" (Mobility Justice)، كإطار تحليلي يسعى إلى مساءلة الكيفية التي تُستخدم بها الحركية لتبرير أوجه التفاوت القائمة وإضفاء الشرعية عليها بدلا من تفكيكها: حيث لا يتمتع الجميع بالقدر نفسه من حرية التنقل، بل تتفاوت القدرة على الحركة بشكل ملحوظ تبعا لمتغيرات بنيوية مثل العرق، والطبقة الاجتماعية، والجنس (النوع)، والقدرات الجسدية، والموقع الجغرافي... (SHELLER, 2018, p. 27). علاوة على ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الحركية ليست دائما ذات حمولة قيمية إيجابية، بل قد تُستغل وتُوظّف في سياقات متنوعة تشمل المراقبة المكثفة، والاستغلال الاقتصادي، والنزاعات المسلحة... (SHELLER,

(2014, p. 790 والأهم من ذلك، تؤكد شيلر على أنّ الحركية ليست مفهوما محايدا، بل تنطوي أيضا على شبكات معقدة من علاقات القوى غير المتكافئة والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية (SHELLER, 2014, p. 801).

وفي ذات الصدد، يحذر فايست من التبني غير النقدي لمفهوم الحركية، مشيرا إلى أنّ جعله معيارا للتقدم قد يُخفي خلفه أجندات نيوليبرالية مُبطّنة، إذ يرى أنّ الخطاب الرسمي السائد يُروّج لفكرة الحركية بوصفها مرادفا للفرص والانفتاح، بينما يُستغل هذا الخطاب في الواقع لتبرير وضعية الهشاشة التي يعاني منها العمال المهاجرون وإعفاء الدولة من مسؤولياتها الأساسية تجاه تحقيق إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. حيث يُقدَّم "العامل الحركي" كفاعل مستقل ومبادر يتمتع بالاكتفاء الذاتي والقدرة على التكيف السريع، بينما يتم التعتيم أو التقليل من شأن مختلف القيود البنيوية المفروضة عليه. وبالتالي، يحذر فايست من مغبة تحويل الحركية إلى معيار تفضيلي أو أساس للاستحقاقية (FAIST, 2013, p. 1640). وعليه، فإنّ التركيز على الحركية والإنتاجية قد يُفضي إلى تهميش الجوانب الإنسانية والاجتماعية للهجرة. كما يُحذر من أن السياسات التي تُعامل المهاجرين كأدوات اقتصادية قد تُفاقم من التفاوتات الاجتماعية وتُقلل من فرص الاندماج الحقيقي (PELLERIN, 2011, p. 61). مما يقودنا إلى ضرورة إعادة التفكير النقدي في مفاهيم المواطنة والحقوق في سياق ما بعد الهجرة، والنظر في كيفية تجاوز النظرة النفعية الضيقة للمهاجرين نحو تبني منظور أكثر شمولية وإنسانية يضمن حقوقهم وكرامتهم.

ومن هنا، يرى البعض أنّ باراديغم الحركية (أو العقيدة doxa الجديدة للحركية) في دراسات الهجرة يمثل إطارا نظريا محدودا كنظرية بديلة عامة. ففي جوهره، تروج هذه الإيديولوجية الحركية رؤية كوسموبوليتية تفترض أنّ المهاجرين يتمتعون بحرية متزايدة في التنقل عبر الحدود الدولية بهدف تسويق رأسمالهم البشري والتفاوض بشأنه في المناطق التي توفر لهم مزايا اقتصادية واجتماعية أكبر. وعموما، يستند الجدل القائم حول مفهومي الهجرة والحركية إلى تصور يوتوبي ما بعد حداثي لعالم بلا حواجز ويشهد تلاشي مفهوم المواطنة الوطنية (LABELLE, 2015, p. 19).

كما يقود هذا السياق لطرح أسئلة مفتوحة: هل أصبحت الحركية معيارا اجتماعيا جديدا؟ وهل يُنظر إلى الاستقرار كعَجز؟ هل نحن بصدد تحوّل قيمي عالمي يمجّد "الحركيين" مقابل تهميش "الثابتين" والمستقرين؟ ومن هذا المنطلق، يرى فايست أن الإجابة تكمن في تفكيك ونقد الخطابات والمؤسسات التي تُنتج هذه الثنائية وتعيد إنتاجها، مع إعادة التفكير في الحركية خارج منطق الكفاءة وحده، من خلال ربطها أيضا بمقتضيات العدالة الاجتماعية (FAIST, 2013, p. 1638).

في ذات الصدد، عند السعي لتجاوز قيود "النزعة الوطنية المنهجية"، تحذر بعض الدراسات النقدية لباراديغم الحركية من مغبة الوقوع فيما يُطلق عليه "السيولة المنهجية" (methodological fluidism)، بمعنى تحويل الملاحظات التجريبية التي ترصد أشكالا استثنائية ومتطرفة من الحركية - والتي قد تكون محدودة الانتشار والتأثير - إلى تصورات نظرية وهمية وغير واقعية. ويتجلى هذا الخطر بشكل خاص عند التوقف عن التساؤل النقدي حول المنطق الخفي والافتراضات الضمنية التي تستند إليها هذه الأشكال المتطرفة من الحركية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على أمثلة نمطية لأشياء أو أفكار مرتبطة بالحركية - مثل السيارات الفارهة، والهواتف الذكية، وأنماط الحياة العصرية التي تتسم بالدينامية والتنقل المستمر - إلى تضخيم مبالغ فيه لمنطق الخضوع للحركية وتعميمه بشكل غير دقيق على نطاق أوسع من الواقع الاجتماعي. هذا التجاهل للتحليل النقدي يمكن أن يحجب التباينات العميقة والقيود البنيوية التي تحد من قدرة غالبية السكان على تبني هذه الأشكال 'المثالية' من الحركية، ويقلل من أهمية أشكال التنقل الأخرى الأكثر شيوعا وواقعية.

يذهب راندل (RANDELL) أبعد من ذلك في نقده، إذ يجادل بأن ما يسمى بـ "باراديغم الحركية الجديد" لا يرقى إلى مستوى باراديغم بالمعنى الدقيق الذي حدد معالمه توماس كون، ويتأسس هذا الموقف حسب تقديره من كون الأدبيات والأعمال

البحثية المتعلقة بالحركية تستند إلى مجموعة واسعة وغير متجانسة من النماذج والمقاربات النظرية التي لا يستقيم دمجها وتوحيدها ضمن باراديغم أو إطار معرفي واحد. علاوة على ذلك، يرى راندل أنّ استخدام مصطلح "باراديغم" يحمل دلالات هيبة أكاديمية مهمة، فضلا على أنّ استخدام هذا المصطلح يوفر فوائد رمزية ومادية للباحثين في مجال الحركية، إذ يساهم في إضفاء صفة "العلمية" على هذا الحقل البحثي الناشئ ويساعد في تأطير الجهود الفردية كجزء من "مشروع بحثي مشترك أوسع" يتجاوز مجرد الاهتمام المشترك بموضوع "الحركية" في حد ذاته. وانطلاقا من هذا التحليل النقدي، يقترح راندل استخدام مصطلحات أخرى أكثر ملاءمة لوصف الحقل البحثي على غرار "دراسات الحركية" (mobility studies) أو "منعطف الحركية" (mobility turn)، لأنها، حسب تقديره، تعكس التنوع المنهجي والنظري الذي يشهده هذا الموضوع البحثي بشكل أكثر تفصيلا (RANDELL, 2020, p. 220)

إضافة لما سبق، تعتبر الحركية ممارسة "مفعّلة سياسيا" (Politically Mobilized) بامتياز، إذ لا تحدث الحركية في معزل عن التأثيرات السياسية والاجتماعية، كما أنها نتاج مباشر لقرارات سياسية مُحددة وترتيبات اجتماعية مُنظمة. حيث تلعب الدول والشركات، والجهات الفاعلة في مجال الحركية دورا محوريا في تشكيل أنماط التنقل من خلال آليات متنوعة. تتجلى هذه الآليات منح أو تقييد التأشيرات تحدد من له الحق في التنقل، بناء أو إغلاق الحدود ترسم خرائط التنقل المسموح به والمحظور، فضلا على إنشاء بنى تحتية تفضيلية مثل المطارات والموانئ وشبكات الطرق السريعة التي تسهل حركة فئات معينة وتعيق أخرى. وعليه تغذو الحركية، إذن، ليست مجرد قدرة فردية مُتاحة للجميع بالتساوي بل هي "امتياز سياسي" يتوزع بشكل غير عادل بين الأفراد والجماعات. (SHELLER & URRY, 2016, p. 23)

في ذات السياق، لا يمكن إغفال أهمية تحليل حالات "اللا-حركية" المصاحبة لها؛ فتجارب انتظار اللاجئين لفترات مطولة في معسكرات العبور، والبيروقراطية المعقدة لإجراءات الحصول على التأشيرات التي تعيق حركة الكثيرين، ووضعية المهاجرين غير النظاميين العالقين في مناطق حدودية دون القدرة على التقدم أو العودة، كلها أمثلة حية على أشكال "اللا-حركية" التي تُشكِّل جزء لا يتجزأ من نظام الحركية الأوسع. والجدير بالذكر أنّ "عدم الحركة" هنا ليس مجرد غياب للحركة، بل هو في حد ذاته شكل من أشكال التنظيم والمراقبة الذي تمارسه السلطات المختلفة على الأفراد والجماعات (SHELLER & URRY, 2016).

إجمالا، وعلى الرغم من مختلف التحديات والانتقادات التي تواجه باراديغم الحركية، كخطر الانزلاق نحو السيولة المنهجية أو التبني غير النقدي لعدد من الأيديولوجيات السائدة، فإنّه لا يمكن التقليل من الدور الذي يضطلع به هذا الباراديغم في فتح آفاق بحثية وسياسية جديدة تساهم في تقديم توصيف أكثر دقة لثلة من الممارسات والظواهر الاجتماعية المعاصرة، كما أنّه يثير تساؤلات معيارية تتعلق بمستقبل تنظيمنا المشترك.

5- الخاتمة:

قبل حوالي عقدين من الزمن (سنة 2006 تحديدا)، تم الإعلان والترويج الرسمي والمكثف لما أطلق عليه "باراديغم الحركيات" أو "منعطف الحركيات". حيث أضحت قضايا الحركيات تحتل مكانة مركزية في حياة أعداد متزايدة من الأفراد، كما باتت تحظى بأهمية متنامية لدى مختلف التنظيمات والمؤسسات. ونتيجة لذلك، واصل "منعطف الحركية" انتشاره وترسيخ حضوره في مختلف فروع العلوم الاجتماعية، متجاوزا بذلك الثنائية بين أبحاث النقل والأبحاث الاجتماعية. وفي هذا السياق، وضع هذا الباراديغم العلاقات الاجتماعية في صميم تحليل السفر والتنقل، رابطا بين أشكال النقل المختلفة وأنماط معقدة من الخبرات الاجتماعية التي تتشكل وتتطور عبر الاتصالات عن بعد (ENDRES, MANDERSCHEID, & Mincke, 2016, p. 02).

ومن هنا، تبوأ هذا المنعطف جراء تضافر حزمة مختلفة من المساهمات من حقول معرفية شتى، تشمل الأنثروبولوجيا، والدراسات الثقافية، والجغرافيا، ودراسات الهجرة، ودراسات العلوم والتكنولوجيا، والسياحة والنقل، والسوسيولوجيا، حيث تبنت مختلف هذه المساهمات منظورا يعتبر الحركية والتنقل، بدلا من البنيات الثابتة أو الاستقرار أو الحدود الترابية الجامدة، الواقعة المركزية للحياة الحديثة أو ما بعد الحديثة. حيث يُعزى الدافع الأساسي وراء تأسيس وترسيخ أبحاث الحركية في العلوم الاجتماعية، بشكل رئيسي، إلى الزيادة السريعة في وتيرة الحركة، والتسارع القائم على أحدثته التكنولوجيا في تيسيرها... وغالبا ما يُنظر إلى هذه التطورات المتشابكة على المستويين الاجتماعي والتكنولوجي بمثابة مؤشرات رئيسية على تغير تاريخي يطال البُعد المجالي لمختلف المجتمعات (ENDRES, MANDERSCHEID, & Mincke, 2016, p. 02).

ومن هذا المنطلق، أنشأ باراديغم الحركية الجديد شبكة دولية نشطة ومُتنامية من الباحثين، كما ألهم مراكز بحثية مُتخصصة وولادة دوريات ومجلات علمية جديدة تُعنى بهذا المجال (SHELLER, 2017)؛ بل وتجاوز الأمر ذلك لدى بعض المنظرين الذين تبنوا موقفا أكثر راديكالية في الدفاع عن الحركية، حيث دفعت المكانة المركزية التي ما انفكت تحتلها مختلف أشكال الحركيات المجالية، جون إيري إلى الدعوة لجعلها الموضوع الأساسي والمحوري للسوسيولوجي بديلا عن مفهوم 'المجتمع" التقليدي الذي ظل يُشكل محور اهتمام هذا الحقل المعرفي لفترة زمنية طويلة (أكلزي، 2024، صفحة 112).

إذا كان يعتبر بعض الباحثين مصطلح "الحركية" أكثر حيادية ومرونة من الناحية التحليلية، إذ يُمكّن من دراسة وتحليل التنقلات البشرية المختلفة بمعزل عن التقيد بالدولة القومية كإطار حصري للدراسة والتحليل (CHAVEL, 2014, p. 54) ، إلا أنّه لا يُنكر بعض المتحمسون لمركزية مفهوم الحركية في فهم سمات المجتمعات المعاصرة، كما لا يُغفل ذلك معارضوه، أوجه القصور الكامنة في هذا الباراديغم. فعلى سبيل المثال، تأكد شيلر على أهمية "رأس المال الشبكي" (Network Capital)، الذي يحدد بأنّه القدرة على الوصول إلى طيف واسع من الموارد التي يمكن أن تشمل الوثائق، وإمكانيات التواصل عن بعد، ووسائل النقل المادية، وأجهزة الاتصال الحديثة، والأماكن الآمنة للتلاقي، والأنظمة التقنية المعقدة، بالإضافة إلى الوقت والموارد الضرورية لإدارة هذه المنظومة المتكاملة... (SHELLER, 2017, p. 330)

علاوة على ذلك، يكشف تقليب النظر في مختلف أبعاد مفهوم وباراديغم الحركية عن صلة وثيقة بمفاهيم السياسة والسلطة؛ حيث تُمنح بعض الفئات امتياز حرية التنقل المطلقة دون أدنى قيود، بينما تُفرض قيود صارمة تكبل بشكل كبير من قدرة فئات أخرى على الحركة والتنقل، مما يعكس بشكل جليّ التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة. ويتجلى هذا التباين بشكل واضح بالنسبة للاجئين الذين لا يملكون أي بديل أو خيار في مواجهة الظروف القاهرة التي أجبرتهم على النزوح، وذلك في مقابل الفئات الأخرى التي تتمتع بكامل الحرية في الحركة والتنقل وفقا لإرادتها واختياراتها الفردية (SHELLER & URRY, 2006, p. 216). كما يُظهر التاريخ شواهد عديدة على حركيات قسرية وعمليات نزوح قسري وتتبع دقيق ومحكم لتنقلات الأفراد والجماعات. وبناء على هذه الشواهد، يتناقض هذا الواقع بشكل صارخ مع الخطابات التي تروج للتماهي بين الحركية والحرية، وتشير بوضوح إلى أنّ التنقل ذاته قد يتحول إلى حلبة جديدة للصراعات الاجتماعية. ففي هذا السياق، تُنفذ سياسات إقصاء ممنهجة تستهدف شرائح محددة من المهاجرين، مما يكشف النقاب عن الوجه الآخر للحركية (SHELLER, 2018) الذي يتجاوز مجرد التنقلات الطوعية.

- قائمة المراجع

يوسف أكلزي. (شتنبر, 2024). الحركيات المجالية موضوعا للدراسة السوسيولوجية: من هامش إلى قلب التفكير السوسيولوجي. مجلة أطلنتس، 2(33)، 89-116.

CALETRÍO, J. (2016, September). Mobilities paradigm. Retrieved from Mobile Lives Forum: https://forumviesmobiles.org/en/dictionary/3289/mobilities-paradigm

CHAVEL, S. (2014). De la migration à la mobilité: comment aller au-delà du nationalisme méthodologique? Raisons politiques, 54(2), 53-66.

ENDRES, M., MANDERSCHEID, K., & Mincke, C. (2016). The Mobilities Paradigm: Discourses and Ideologies (Vol. 8). New York: Routledge.

FAIST, T. (2013). The mobility turn: a new paradigm for the social sciences? Ethnic and racial studies, 36(11), 1637-1646.

LABELLE, M. (2015). Le paradigme de la mobilité propose-t-il une perspective adéquate de l'immigration internationale? Éthique publique. Revue internationale d'éthique sociétale et gouvernementale, 17(1), 1-23.

LALLEMENT, M. (2017). Histoire des idées sociologiques: De Parsons aux contemporains. Paris: Armand Colin.

PELLERIN, H. (2011). De la migration à la mobilité: changement de paradigme dans la gestion migratoire. Le cas du Canada. Revue européenne des migrations internationales, 27(2), 57-75.

RANDELL, R. (2020). No paradigm to mobilize: the new mobilities paradigm is not a paradigm. Applied Mobilities, 5(2), 206-223.

SHELLER, M. (2014). The new mobilities paradigm for a live sociology. Current sociology, 62(6), 789-811.

SHELLER, M. (2017). From spatial turn to mobilities turn. Current sociology, 65(4), 623-639.

SHELLER, M. (2018). Mobility justice: The politics of movement in an age of extremes. Verso Books.

SHELLER, M., & URRY, J. (2006). The new mobilities paradigm. Environment and planning, 38(2), 207-226.

SHELLER, M., & URRY, J. (2016). Mobilizing the new mobilities paradigm. Applied Mobilities, 1(1), 10-25.

URRY, J. (2005). Les systèmes de la mobilité. Cahiers internationaux de sociologie(1), 23-35.

URRY, J. (2005). Sociologie des mobilités. Une nouvelle frontière pour la sociologie? Armand Colin.

Arabic-Romanized references:

Yūsuf Agulzī. (Shutanbir, 2024). Al-Ḥarakiyyāt al-majāliyyah mawḍūʿan lil-dirāsah al-sūsiyūlūjiyyah: min hāmish ilā qalb al-tafkīr al-sūsiyūlūjī. Majallat Aṭlantis, 2(33), 89-116.